دور أخلقة العمل السّياسي على التنمية الوطنية في الجزائر. دراسة تحليلية نقدية

The role of ethics in political action on national development in Algeria.

A critical analysis study

محمّد بلعسل

جامعة المسيلة ، الجزائر، Mohammed.belasal@univ-msila.dz

عبد العزيز زايدي

جامعة المسيلة، الجزائر، abdelaziz.zaydi@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/14 **تاريخ القبول:** 2021/06/16 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لتحليل ومناقشة موضوع أخلقة العمل السياسي ودورها في تحقيق التنمية الوطنية في الجزائر. فحالة الفساد السياسي التي عرفتها الدولة في الفترات السابقة في جميع القطاعات حتّمت على السّلوك السّياسي الرسمي الحالي تبني فكرة أخلقة العمل السياسي بغية تحقيق التنمية الوطنية وترقية المجتمع نحو الأفضل. يتم تناول موضوع الدراسة بطريقة تحليلية نقدية، ومن بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن أخلقة العمل السياسي هو حجر أساس لبناء حاضر الجزائر ومستقبلها، ويعد حتمية لتحقيق التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وترقية المجتمع نحو التقدم المأمول، خاصة لفئة الشباب الجزائري.

الكلمات المفتاحية: *أخلقة العمل السّياسي؛ التنمية الوطنية؛ الجزائر.*

Abstract:

This study seeks to analyze and discuss the issue of ethics in political action and its role in achieving national development in Algeria. The state of political corruption that the state has known in previous periods in all sectors made it necessary for the current official political behavior to adopt the idea of ethical political action in order to achieve national development and promote society for the better. The topic of the study is dealt with in an analytical and critical way, and among the findings of the study is that the ethics of political action is a cornerstone of building Algeria's present and future, and is imperative for achieving development, developing the national economy and promoting society towards the desired progress, especially for the Algerian youth.

Keywords: *the ethics of political action; national development; Algeria*

* **المؤلف المرسل: محمّد بلعسل** Mohammed.belasal@univ-msila.dz

مقدمة:

شدّد رئيس الجمهورية الجزائرية الحالي " عبد المجيد تبون" في حملته الانتخابية، ومن خلال خطبه الرسمية وتصريحاته الاعلامية على أخلقة العمل السّياسي في الجزائر، وذلك كرد فعل منه على محاربة الفساد السياسي المتفشي في نسق الدولة ومؤسّساتها، خاصّة في العقدين الاخيرين. فالتوجه السّياسي الحالي يعمل نحو أخلقة العمل السياسي بما يخدم مطالب الحراك الشعبي، ويقضي على الممارسات السياسية السابقة التي كانت قائمة على المال الفاسد والرشوة والمحاباة والتزوير ومغالطة الرأي العام وغير ذلك.

لقد ملّ الشعب الجزائري من ممارسات النظام السّابق، وسلوكات البيروقراطيين التقليدية، فقام بحراك شعبي (بدأ في 22 فيفري 2019) رفع فيه شعارات التغيير السلمي والحاجة للتطوّر الخدماتي وتلبية الحاجات العامة للمواطن والشفافية في التسيير وتطبيق العدالة وغير ذلك. فكل هذه الشعارات اتجهت نحو المطالبة الشعبية بإعادة هيكلة الحياة السياسية بأسس جديدة وأعمال لا تكرس الممارسات البيروقراطية التقليدية، وعلى هذا الاساس يمكن طرح الاشكالية التالية: **كيف يمكن للسلطة السّياسية بقيادة الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" في الجزائر أن تسترجع ثقة المواطن بسلطته وتؤخلق العمل السياسي بما يحقق التنمية الوطنية من جهة و بما يتماشى وطموحات الشعب الجزائري خصوصا منهم فئة الشباب؟ .**

الإجابة عن هذه الاشكالية فرضت علينا صياغة الفرضيتين التاليتين:

1.الاختناق السياسي الداخلي في الجزائر سببه سيطرة أخلاق سياسية كرست تمركز السلطة بيد عائلة واحدة وطبقة رجال أعمال خدمت مصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة.

2.تحقيق التنمية الوطنية الشاملة في الجزائر مرهون بأخلقة العمل السياسي على قيم الشفافية والنزاهة والمشاركة والثقة.

وللتحقّق من صحّة أو خطأ الفرضيات السابقة، وكذا الاجابة عن الاشكالية المطروحة تم رسم خطة منهجية تبدأ بوضع اطار مفاهيمي لمصطلحات الدراسة ثم تحليل ومناقشة متغيرات الدراسة مع التركيز على فكرة "الدور"، وفي الأخير نقدم أهم متطلبات الاخلقة السياسية في المستقبل بغية تحقيق التنمية الوطنية المأمولة. كل هذا يتم بالاعتماد على "الطريقة التحليلية النقدية التي تحاول الاجابة عن التساؤلات التالية: كيف يبدو الواقع؟. وكيف يعمل؟ وكيف يمكن المقارنة بين وضع و وضع آخر حتى نحكم بشأن قيمته وأهميته؟"(Academic Skills Advice, p.02).

1- أخلقة العمل السّياسي والتنمية الوطنية: الدلالة والمعنى.

أ- مفهوم أخلقة العمل السّياسي:

تعد الأخلاق (**Ethics**) ركنا مهما وأساسيا من الاركان التي تقوم عليها المجتمعات، فهي في مفهومها ودورها في البناء الاجتماعي تتجاوز دور الموجّه والضابط على الصعيد الشخصي الى دور الموجه والضابط على الصعيد الاجتماعي العام، وقد حضت جميع الديانات السماوية على مكارم الاخلاق والتعامل النزيه والشفاف بين الناس. كما تلعب الاخلاق فيها دورا كبيرا في تغيير سلوك الانسان، وسلوك الانسان هو محور التغيير في هذا الكون (عطا الله 2011، ص.16). فالأخلاق في المجال السّياسي ترتبط بتوجيه السّلوك السياسي والبحث في

كيفية تغييره من سلوك تقليدي عاجز عن خدمة الصالح العام الى سلوك حضاري يعمل على "تحقيق أهداف الناس المتنوعة والمشتركة، وتحقيق أشكال التحالفات الممكنة بين الناس بدلا من زرع الفتن بين المجموعات البشرية المختلفة"(ستيفن و نايجل 2016، ص.32).

ب- **تعريف أخلاقيات العمل السّياسي:** تعرّف أخلاقيات العمل بأنّها "مجموعة القواعد والمبادئ المجرّدة التي يخضع لها الانسان في تصرفاته، ويحتكم اليها في تقييم سلوكه، وتوصف بالحسن أو بالقبح"(سالم). أما بالنسبة لمفهوم "الأخلقة" فهو يعني حسب معجم اللغات "مجموعة صفات نفسية وأعمال الإنسان التي توصف بالحُسْن أو القُبْح "سمو/ كرم الأخلاق- فلان دمِث الأخلاق أخلاق اجتماعيّة: عادات أو قيم اجتماعية تختلف باختلاف الظروف- تدنّي الأخلاق: انحطاطها- جريمة أخلاقيّة: جريمة تَمَسّ العرض والشرف، كُلُّ جُرْم أو ذنب يقترفه الموظف في أثناء القيام بأعمال وظيفته.(معاجم الوجيز)

يتبيّن لنا مما سبق أنّ أخلقة العمل السّياسي تعني مجموعة الصفات النفسية والقيم والقواعد المرتبطة بالأشخاص الذين يمارسون الفعل السياسي من فاعلين رسميين كالوزراء والبرلمانيين أو فاعلين غير رسميين كالأحزاب السياسية والنقابات ورجال الاعمال والاعلاميين الذين يصنعون ويؤثرون في رسم السياسات العامة في مجال تحقيق التنمية الوطنية وتطور المجتمع أو عكس ذلك. فأخلقة العمل السياسي هي جعل الضمير الشخصي والجماعي الممارس للفعل السياسي داخل الوطن وخارجه يسعى بإخلاص لخدمة الوطن واستغلال ثرواته في الاتجاه الصحيح بعيدا عن كل أشكال الفساد وممارساته. وعليه، الهدف من أخلقة العمل السياسي هو المحافظة على ثروات الوطن من عصب الفساد وسلوكات المفسدين، وكذا زرع مكارم الاخلاق في نفوس المسؤولين والسياسيين والاداريين بما يحقق للدولة مكانتها العالمية ولشعبها الرفاهية والعيش الكريم.

ج- **مرتكزات أخلقة العمل السّياسي:** التوجهات الحديثة في مجالات التطوير المؤسساتي والتغيير المجتمعي في عصر العولمة تركز على ضرورة العودة نحو ممارسة الاخلاق الفاضلة لخلق اقتصاد وطني قوي ومجتمع فعال يستفيد من الوسائل المتوفرة لديه. وعلى هذا الأساس تؤكد الكثير من الأبحاث العلمية أنّ تحقيق التنمية الفعلية في الدولة الوطنية لا تتم إلا بالرجوع الى تفعيل السلوك الاخلاقي السليم، لأن الشخص حين يبتعد عن السلوك الاخلاقي السليم فإنّ رقابة ضميره تضعف، ويتجه نحو ممارسة أعمال الفساد وتجاوز قوانين الدولة ومحاربة القيم الحميدة في المجتمع. وبناء على هذا نجد أنّ لأخلقة العمل السياسي عدة مرتكزات تتمثل فيما يلي:

- **الصّدق:** يعتبر الصدق أساس الفضائل النفسية، وضرورة من ضرورات الاجتماع، بل هو أكبر أبواب السعادة للأفراد والجماعات. فالصدق مع الله ومع التعامل مع الذات والناس وغير ذلك هو أساس النجاح والتقدم.
- **الأمانة:** هي الالتزام بالواجبات الاجتماعية وأداؤها خير أداء. (Jabbar, 2011)
- **الشفافية:** وهي الوضوح في صنع السّياسات وفي الاهداف، وعدم مغالطة الشعب والكذب عليه وإخفاء الحقائق عليه.

• **النزاهة:** المقصود بها في سياق هذا البحث أن يكون العمل السياسي بعيدا عن كل الشبهات التي تنفر الشعب عن سلطته السياسية كالتزوير والكذب والسرقة. فالشخص النزيه حين يتقلد المناصب الادارية أو السياسية يحارب الفساد ويزرع الأمل في المواطنين، ويخلق مكاسب الرضا المجتمعي في البيئة التي يعمل فيها.

• **الحيادية والموضوعية:** التحلي بالأخلاق الحميدة والابتعاد عن كل ما يعكر المنافسة السياسية السليمة في الحياة السياسية.

• **العدالة والمساواة:** وهي أن كل الناس سواسية أمام القانون، وأن الحقوق والواجبات مفروضة على جميع المواطنين دون تفضيل جهة عن جهة أخرى، أو ولاية عن ولاية أخرى.

مفهوم التنمية الوطنية:

تعني التنمية عملية تحويل من حالة الى حالة أفضل منها، وأيضا تعني الفعل التطويري بأشكاله المختلفة الذي يؤدي الى رفع مستوى المجتمع من مستوى أدنى نسبيا الى مستوى أعلى نسبيا (Stephen,2011). إذن التنمية الوطنية عملية متعدّدة الأبعاد تتضمّن إجراء تغيرات عملية جذرية شاملة ومتكاملة تشمل كل جوانب الحياة في المجتمع وفي الدولة والهياكل (الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - السلوكية - النظم السياسية - النظم الإدارية - المؤسسات الحكومية والخاصة.....الخ. وتهتم التنمية الوطنية بجميع الافراد والجماعات والتخصصات والمهارات المختلفة من ناحية تفاعلها مع بعضها البعض بحيث تكون غير متنافرة ولا متناقضة ولا يمنع نمواً أحد منها نمو الآخر أو يعرقله، ودائماً التنمية الوطنية تسعى للأفضل وتكون قابلة للاستمرار ويعتبر الإنسان فاعل ونشط ومشارك أساسي في التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية وتستهدف التنمية التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرها والافراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واقتلاع جذور الفقر المطلق في المجتمع. (Stephen,2011).

2- واقع العمل السياسي في الجزائر وآثاره الحتمية للتوجه نحو الأخلقة وإعادة الثقة.

يلاحظ المرء في واقع الحياة السّياسية للجزائر أنّ "الفساد المتفشي في كافة مرافق الدولة، وفي المناطق، كآلية لتوزيع المنافع، ولشراء الولاءات، وللقضاء على المحاسبة والمساءلة. وترهل الخدمات العامة والبنى التحتية "(مطر و آخرون 2011، ص.20) في كل أنحاء الجزائر كان سببا هاما وكافيا لمراجعة السلطة السياسية الحالية حساباتها مع الشعب الجزائري وفي كيفية خدمته. لذلك نجد أن الرئيس عبد المجيد تبون دائما يدعو لأخلقة العمل السياسي من أجل استرجاع الثقة وبدء عملية البناء الوطني في جميع القطاعات والميادين. ففي أحد خطاباته قال إنّ "الدولة ستكون مصغية للتطلعات العميقة والمشروعة للشعب نحو التغيير الجذري لنمط الحكم...يتوجب تجاوز الوضع السياسي الراهن للخوض في القضايا الجوهرية للبلاد عبر انتهاج استراتيجية شاملة مبنية على رؤية سياسية واضحة تهدف إلى استعادة الشعب لثقته في دولته واستعادة هيبة الدولة من خلال الاستمرار في مكافحة الفساد والقضاء على سياسة اللاّعقاب...إلى جانب ضمان أخلقة الحياة السياسية وإعادة الاعتبار للهيئات المنتخبة من خلال قانون انتخابات جديد، يمنح فرصة أكبر للشباب" (بلعمري، 2019).

يتضح لنا من خلال هذا الخطاب السّياسي أن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر كانت تشوبه الكثير من الظواهر السلبية، والتصرفات الفردية والسياسات الارتجالية. وعلى هذا الاساس جاء الحراك الشعبي كرد فعل من الشعب للحد من هذه الظواهر والتصرفات. وبالرجوع قليلا الى منبع السلوك السياسي المرتبط بالفساد نجد بأن بداية "النقاش زاد حدة ووضوحًا منذ بداية العهدة الرابعة للرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" في سنة 2015 حول من يقرر في الجزائر! وبعد إقرار العهدة الرابعة، وصفت مختلف التشكيلات السياسية التعديل الدستوري بالعبثي، واتهمت شخصيات غير مخولة دستوريًّا بالسيطرة على القرار، وهو ما فتح المجال واسعًا على مصراعيه لمناقشة الفساد السياسي الذي ينخر الدولة، واختراق عملية صناعة القرار من طرف شخصيات لا تملك الصفة في هذا المجال". (بوحنية، 2019)

بعد انقضاء العهدة الرابعة أعلنت السلطة السياسية ومن يسير على نهجها عن عهدة خامسة. لذلك شهدت الجزائر احتجاجات عارمة، رفع المتظاهرون لافتات كتبوا عليها "لا للعهدة الخامسة"، رفضاً لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لفترة خامسة في منصب الرئاسة، ولم يكن الهدف من هذه الاحتجاجات تغيير الرئيس فقط، وإنما كان هدف الشعب هو تغيير السلوكات السياسية وتنمية المجتمع تنمية حقيقية تعيد للجزائر كرامتها الوطنية المفقودة. و"مما زاد الوضع تفجرًا ما أصبح مجالًا للتندر من الجزائريين ومدعاة للسخرية؛ إذ كيف يمكن لرئيس مقعد لم يخاطب شعبه منذ أكثر من أربع سنوات إلا بالرسائل المكتوبة أن يحكمها لخمس سنوات إضافية، وهو الذي قال قبل سنوات إنه انتهى زمنه وانتهى معه زمن الشرعية الثورية لتحدث الانتكاسة مرة ثانية بإقرار دستور على المقاس، في مارس/آذار 2016، ولتنتهي المسرحية بترشيح الرئيس لعهدة خامسة، في فبراير/شباط 2019، في تجمع جماهيري بالقاعة البيضاوية وسط حشد ضخم أسهم فيه ولاة الجمهورية وجميع أحزاب التحالف الرئاسي بإنزال وزاري ضخم". (بوحنية، 2019).

فاقمت الأوضاع من جرح كرامة الجزائريين، وجعلتهم في موضع طعن في قدرتهم على تغيير واقع بائس ومؤلم، وهم الذين يفتخرون في كون نسبة الشباب تناهز 75% من مجموع السكان. ومع أنه من الصعب على نظام سياسي يقوم على العصبوية والزبونية توفير السلم الاجتماعي فقد وقعت حالة من الانسحاب الجماعي من الفعل السياسي لدى الشباب، وهو ما ترك المجال للأوليغارشيا السياسية الجديدة من رجال الأعمال الفاسدين(بوحنية، 2019) تتحكم في الواقع السياسي والاقتصادي بمنطقها، وتعبث في القرارات الهامة ذات العلاقة بالتنمية الوطنية مثل انتاج مصانع لتركيب السيارات والاستحواذ على آلاف الهكتارات من أراضي الدولة.

أنتج الواقع السياسي في الجزائر عصابات ومجموعات سيطرت على الثروة الوطنية وصناعة السياسات بما يخدم مصالحها الشخصية، حيث أخلطو المال الفاسد بالسياسة ومارسو كل الطرق لإضعاف الجزائر في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومثال ذلك رجل الاعمال "علي حداد الرئيس السابق لمنتدى رجال الأعمال (FCE)مالك مجمع "أو تي آر آش بي" للأشغال العمومية، والذي تقدر ثروته بنحو 1.5 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو ثلاثين ألف مليار سنتيم،(مسلم، 2019). كما أنه هو "المالك للقناتين الجزائريتين الخاصتين Dzaïr News و Dzaïr TV التابعتان لمجموعة Medias Temps Nouveaux ." (Le Point Afrique,2019). فضلا عن الأخوة كونيناف (خنينف)، مالكو مجمع "كوجيسي"، وقد التحق بهم في السجن محيي الدين طحكوت وأفراد من عائلته، والتي تعد من أغنى العائلات في الجزائر.(مسلم، 2019).

المغزى من ذكر هذه الحالات هو أن سبب تردي الوضع السياسي و الاقتصادي في الجزائر هو استحواذ بعض الاشخاص على سلطة المال و توظيفها في العمل السياسي بشكل يعيق فعل التنمية نحو التطور و التقدم. على هذا الأساس "كشف الحراك السياسي للجزائريين أنهم كانوا يُحكمون من طرف سلطة قمعية وظفت كل معاني الطغيان والاستبداد والفساد غير الظاهر، والذي تجلى تدريجيًّا بعد دخول جهاز العدالة في كشف ملفات ثقيلة أظهرت لاحقًا تورط قيادات وزارية وسياسية وحزبية وأمنية في خط الإجرام المالي والتجاري العابر للقارات، وهو ما تطلب تفعيل منظومة القضاء العسكري لتسهيل محاكمة قادة النواحي العسكرية المتورطين في الفساد الكبير، إضافة إلى قادة أمنيين على غرار اللواء الهامل، مدير الأمن الوطني، الذي تبين لاحقًا ضلوعه في تهريب المال وتجارة الذهب هو وأفراد عائلته الصغيرة وعددهم أربعة (ثلاثة ذكور وبنت)، وذلك حسب تحقيقات أولية(بوحنية، 2019).

وفي السّياق نفسه، وبفترة ليست بعيدة "أظهرت الحملة الانتخابية لاستفتاء الدستور المنظم في الفاتح نوفمبر 2020، عن غياب كبير لاحترام ما يسمى " أخلقة العمل السياسي" بين مختلف الأحزاب السياسية، التي ظهرت على شكل المدافع على قراراتها ومواقفها المتعلقة بالدستور الجديد، في حين ترفض الرأي المخالف لها، ضاربة بذلك عرض الحائط المطالب المتتالية لأخلقة العمل السياسي بالجزائر. وظهرت منذ بداية الحملة الاستفتائية على الدستور "تراشقات" بين الأحزاب السياسية، ورفض واضح وظاهر خلال التجمعات الشعبية المنعقدة عبر مختلف الولايات للرأي المخالف لها، بالرغم من مطالب ودعوات السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات برئاسة محمد شرفي، إلى ضرورة احترام كل القواعد المنصوص عليها في إطار مبادئ الحملة الانتخابية. وفي الوقت الذي يرافع ويتمسك المدافعون عن الدستور الجديد سواء ما كان يسمى بالأحزاب الموالية على غرار حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة الإصلاح وتاج، وغيرها على التصويت بـ"نعم" على الدستور الجديد، لا يزال الإسلاميون يدافعون عن موقفهم الرافض للدستور. وظهرت خلال التجمعات الشعبية المنعقدة بمختلف ولايات الوطن خلال تصريحات المنشطين لها، العديد من التلميحات للأحزاب المعارضة، حيث بدأت التراشقات بين الأحزاب بدون ذكر الأسماء، واكتفى بعض أمناء الأحزاب بالرد عليها بدون ذكر الأسماء، والمنتقدين لقرارات الأحزاب بمختلف انتماءاتها، ما خلق جدلا واسعا في إلزامية تطبيق مبدأ أخلقة العمل السياسي بالجزائر .(حساين ، 2020)

نستخلص من كل ما سبق ذكره أن أخلقة العمل السياسي لها دور كبير في تحقيق نتائج ايجابية من حيث المساهمة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر، ويتجلى هذا الدور في إبعاد المال الفاسد على ممارسة السياسة، وإبعاد كل الاشخاص الانتهازيين والفاسدين عن تقلد المسؤوليات في الادارات الوطنية. كما أن لها دور في تنشيط الفضاء الاقتصادي المحلي وتنشيط دور الشباب للعمل أكثر و المساهمة في تطوير وتنشيط الدورة الاقتصادية. خصوصا فئة الشباب المتخرج من الجامعات الوطنية، المحرومين من استثمارهم في مجالات التنمية والتطوير الوطني.

كما أن أخلقة العمل السياسي تنتج نسقا غير رسمي نزيه في الساحة السياسية من أحزاب سياسية تمثل الشعب وتخدمه بإخلاص، ونقابات عمالية ليس لها ولاء لأي شخص أو مسؤول، تعمل بحرية وتمارس نشاطاتها بصدق وأمانة.

3- متطلبات أخلقة العمل السياسي لتحقيق التنمية الوطنية مستقبلا في الجزائر.

لا شك أنّ "حل أزمة الجزائر لن يتم ما لم يحل جوهر الأزمة الحقيقي وهو أزمة الأخلاق في الحياة السياسية" (الموعد اليومي، 2018). و على هذا الأساس أكد المحلّل السياسي أحمد كروش "أن أخلاقيات العمل السياسي، هو ضمان لممارسة الديمقراطية بالجزائر، وكانت أول بوادره ظهرت في الحملة الانتخابية لرئاسيات 2019، عندما وقع المرشحون الخمسة للانتخابات الرئاسية بالجزائر المنعقدة في 12 ديسمبر2019، "ميثاق أخلاق الحملة الانتخابية" بالعاصمة عشية بدء الحملة الانتخابية، حيث ألزم المترشحون بضرورة احترام أخلقة العمل السياسي بدون تجريح ولا تراشقات(حساين ، 2020).

ونظرا لكون أخلقة العمل السياسي لها ارتباط كبير بالتنمية واستمرارها في تطوير المجتمع والدولة فإن متطلبات أخلقة العمل السياسي لتحقيق تنمية وطنية مستقبلا في الجزائر تتمثل فيما يلي:

أ- العمل على زيادة نسبة الوعي السّياسي والاجتماعي للشعب الجزائري: يرى أحد الباحثين أنّه "لا تنمية شاملة، بلا تنمية سياسية، ولا تنمية سياسية بلا تنمية اقتصادية، ولا تنمية اقتصادية بلا تنمية ثقافية وأخلاقية وذوقية راقية"(حجاج، ص.71)، لذلك نستطيع القول أنّ الشيء الذي يسبق كل شيء في عملية التنمية الوطنية في الجزائر هو رد الاعتبار للتنمية الثقافية والاخلاقية لأفراد المجتمع الجزائري ككل، وخلق خارطة إدراكية سليمة له من أجل مواكبة التطورات العالمية الحاصلة والاستغناء عن كل الذّهنيات والعقليات التقليدية المحاربة للتغيير الهادف. فقبل أن نبني سياساتنا الوطنية وبرامجنا التنموية وغير ذلك يجدر بنا أن نهتم بالفكر والوعي أولاً وأخيرا ، و نؤمّن هذا الفكر بالتربية السليمة والمدرسة المؤهلة والتعليم العالي الجيّد والإعلام الوطني المتحرّر والهادف لخدمة الوطن و المواطن.

وفي هذا السياق يمكن القول أنّ المؤسّسات التربوية والتعليمية من أولى الجهات المعنية بأخلقة المجتمع و محاربة مفسداته من خلال بناء شخصيات ناشئة على السلوك السليم. فعندما تتعرض أيّ أمّة أو مجتمع لأزمة أو ضائقة فإنّها تتّجه للتربية والتعليم باعتبارهما المدخل الأنسب للتغيير والتصحيح. فالتربية والتعليم لهم دور في تكوين المفاهيم الصحيحة وتعزيزها في أذهان الناشئة وهما المسؤولان عن بناء الاتجاهات وضبطها. إن ترسيخ مبادئ التعليم في اطار العمل السياسي الجزائري يشير الى "أن الانسان المتعلم يفترض أن يكون فاضلا ورافضا لاشكال وتوجهات الفساد كافة، ولاسيما اذا كان تعليم وتربية الانسان سليمين، و وفق المبادئ الانسانية السامية".(الاسدي و الربيعي 2013، ص.91)

تعد التربية الحجر الأساس لتنشئة حياة سياسية سليمة في الجزائر. حيث بالتربية يتطور الاقتصاد الوطني، يقوى البناء الاجتماعي ويعزّز وحدته. وتتوحد فئاته، ويتحقّق الأمن. ورغم أنّ التربية المقصودة تتمّ عبر عدّة مؤسّسات داخل المجتمع مثل الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام. فإنّ المدرسة تبقى إحدى المؤسّسات المهمّة في القيام بعملية التربية على اعتبار أنّ العملية التربوية فيها تتمّ بصورة مخطّطة. كما أنّ الممارسين لها يتم إعدادهم للقيام بذلك بصفة مهنية متمكّنة.

ب- تكريس العدالة بحزم و تطبيق سياسة العقاب للمفسدين: يساهم إصلاح العدالة في تدعيم الاقتصاد الوطني وحمايته بواسطة ما يقوم به من أعمال متعددة. كما يندمج في خضم التحولات العميقة التي يعتزم إنجازها بما يتجاوب مع متطلبات المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق. إن هذا الأمر يتطلب من العدالة أن تمثل دور الحكم الموضوعي على أساس معايير جديدة، حيث تعمل على ضمان احترام قواعد المنافسة

الاقتصادية وكذا النصوص القانونية الجديدة للاستقرار الاجتماعي. وتضمن حرية التصرف وتحارب الأشكال الجديدة للجرائم الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن تفتح الاقتصاد الوطني. (وزارة العدل).

تقتضي أخلقة العمل السياسي سندا قانونيا يدعمها ويحميها في تحقيق التنمية الوطنية في الجزائر. فعصابات المال الفاسد ليس لهم اخلاق يحتكمون لها، وبالتالي تدخل العدالة ضروري، وذلك من خلال تطبيق "مشاريع لنصوص تشريعية كمحاربة الرشوة ومحاربة تبييض الأموال تهدف إلى مواكبة الإصلاحات الاقتصادية" المنتهجة في الجزائر.(وزارة العدل).

ت- تشجيع الشباب على تقلد المسؤوليات: باعتبار أنّ "عصر العولمة لم يعد السؤال من يتحكّم بالوسائل المادية، من أراض وموارد طبيعية وحتى رؤوس الأموال، بل من يتحكم بالوسائل اللاّمادية، تكنولوجيا متطوّرة وإعلام وبحث علمي ومعلومات(الخضر 2002، ص.11). فإن الشباب الجزائري، خاصة المتخرج من الجامعات لهم القدرة على تقلد المناصب والمسؤوليات في مؤسسات الدولة ومنظماتها الرسمية وغير الرسمية، وعلى السلطة السياسية الراهنة تشجيع ذلك. فجيل اليوم يستطيع التغيير إذا وجد البيئة المحفزة على ذلك، ومثال ذلك أن الكثير من الادمغة الجزائرية هاجرت لدول اجنبية بسبب غياب الاخلاق السياسية الداعمة لهم، وممارسة التضييق على طموحاتهم التنموية، والنتيجة هي الاستقرار في تلك الدول وتقديم خدمات جليلة تفقدها الدولة الأصل.

ث- مواكبة تكنولوجيا العصر و استغلالها في عملية التنمية الوطنية: الشعوب التي تريد أن تتقدم و تواكب العصر عليها أن تتحرّر من المفاهيم والأفكار التقليدية التي تشد الى الوراء . بمعنى آخر تغيير العقلية وطريقة التفكير واستخدام التعليم وتسخيره من أجل العلم والمعرفة لعلوم وتكنولوجيا العصر .(عماري، 2006) .فعملية أخلقة الحياة السياسية في الجزائر تتطلب مواكبة التطورات العالمية في جميع المجالات، و توظيفها في خدمة مؤسسات الدولة و المجتمع الجزائري.

ج- طي صفحة الماضي وبدأ بناء الحاضر والمستقبل بسياسات واقعية ورشيدة وفعالة: لاشك أن الاصلاحات التي قامت بها السلطة السياسية في الجزائر قبل الحراك الشعبي 22 فيفري 2019 "لم تكن نابعة فعلا من واقع المجتمع و تطلعاته، وإنما كانت مجرّد وصفات مسكنة وضعت لعلاج جروح أعتقد أنها سطحية، إلا أنها في حقيقة الأمر كانت تتطور حتى اصبحت أوراما لأسباب عديدة أهمها: غياب قنوات الحوار، والاقصاء السياسي وتهميش الآخر، وغياب الثقة والمسؤولية، وهيمنة القلة على الحكم، وتغييب رأي الاغلبية، ووضع برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية تخدم الفئة المهيمنة على المجتمع"(شحماط و جصاص، 2013، ص.36). من هذا المنطلق إذا أرادت السلطة السياسية في الجزائر أخلقة العمل السياسي فلابد من الرجوع الى واقع المجتمع وفهمه وتنفيذ تطلعاته التنموية. هذا لا يتم الا بالعمل السياسي النزيه والصدق والحوار وحل المشاكل المختلفة بجدية و دون مماطلة.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن أخلقة العمل السياسي في الجزائر تعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية ورقي المجتمع في عهد الجزائر الجديدة، فالجزائر بمواردها وثرواتها المادية والبشرية تحتاج فقط لسلوك أخلاقي يعي أهمية هذه الموارد ويعمل بكل إخلاص في كيفية استغلال هذه الثروات نحو المصلحة العامة.

دون شك أن السلوك الاخلاقي المأمول يزرع الثقة بين المواطن ومؤسسات دولته، ويعيد بناء الجزائر على أسس النزاهة والصدق والعدالة والتطوير. فالأزمة في الجزائر أزمة ثقافية اخلاقية وليست أزمة مادية قانونية، وعليه وجدت السلطة السياسية الحالية نفسها في وضع إما مصارحة المجتمع والعمل معه سويا للخروج من نفق الفساد الذي أنهكها وذلك بالرجوع للأشخاص النزهاء وتوظيف الكفاءات ذات الاخلاق العالية، أو البقاء بنفس الممارسات السابقة التقليدية، وبنفس الذهنيات الجامدة، وبالتالي تكرار الاخطاء وما يترتب عنه من نتائج كالفساد بأنواعه واليأس والهجرة والتخلف.

لا يمكن للسلطة السّياسية الحالية بقيادة الرئيس "عبد المجيد تبون" أن تسترجع ثقة المواطن بسلطته إلا بالرجوع لأخلقة العمل السياسي بما يحقق التنمية الوطنية من جهة وبما يتماشى وطموحات الشعب الجزائري. فالاختناق السياسي الداخلي في الجزائر سببه سيطرة أخلاق سياسية كرست تمركز السلطة بيد عائلة واحدة وطبقة رجال أعمال خدمت مصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة، وعلى هذا الاساس يمكن القول أن تحقيق التنمية الوطنية الشاملة في الجزائر لا تنجح إلا بأخلقة العمل السياسي على قيم الشفافية والنزاهة والعدالة والحرية والمشاركة والثقة.

قائمة المراجع:

1- بشرى محمد سامي حسن الاسدي وحاكم محسن محمد الربيعي، الفساد الاداري والمالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 409، مارس آذار 2013، ص 91.

2- بوحنية قوي (2019)، الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح المقال في 21-06-2020 على الرابط التالي: https://bit.ly/3sf82Ye

3- تيسير عماري، مواكبة العصر، الرأي، 15-11-2006، تم تصفح المقال في 25-11-2019 على الرابط التالي: https://bit.ly/2LyhXHH

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، الانجازات و الآفاق، تم تصفح المقال في 23-10-2020 على الرابط التالي: https://bit.ly/3skQ8TZ

5- جميل مطر و آخرون(2011)، رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر –المغرب- سورية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص20.

6- حساين فضيلة(2020)، "غياب أخلقة العمل السياسي وتراشقات بالجملة بين الأحزاب بسبب الدستور"، الاخبارية، 2020.10.19، تم تصفح المقال في 25-12-2020 على الرابط التالي: https://bit.ly/39iCibY

7- الخضر، علي. (نيسان، 2002)، القطاع العام من منظور الليبرالية الاقتصادية، صحيفة اقتصاد، دمشق، ص11.

8- رغدة عابد عطا لله المرايات(2011)، أثر اخلاقيات الاعمال للمنظمة على السلوك الاخلاقي و أداء رجال البيع للمنتجات الصيدلانية في مدينة عمان، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم ادارة الاعمال، ص16.

9- سالم السالم، "أخلاقيات العمل". برنامج تدريبي معطر من سالم السالم، تم تصفح المقال في 28-09-2020 على الرابط التالي:https://bit.ly/2XxkMLJ

10- ستيفن د.تانسي و نايجل جاكسون (2016)، أساسيات علم السياسة. ترجمة: محيي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد للطباعة و النشر و التوزيع، ص32.

11- سميرة بلعمري(2019)، طلب مساعدة الجزائريين في أول خطاب له هذه ورقة عمل الرئيس تبون.الشروق، 20-12-2019. تم تصفح المقال في 07-02-2020 على الرابط التالي: https://bit.ly/3nzDpZT

12- قاسم حجاج، "العولمة والتنشئة السياسية"، مجلة **السّياسة الدولية**، العدد 159، السنة الحادية والأربعون، (يناير)2005م، ص69.

13- محمد مسلم(2019)،سجن الحراش تحول إلى أغنى تجمع لرجال الأعمال،الشروق، 11-06-2019. تم تصفح المقال في 25-09-2019 على الرابط التالي: https://bit.ly/3oFiMgd

14- مراد شحماط و لبنى جصاص، التنمية السياسية مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد38، ربيع 2013، ص36.

15- معاجم الوجيز، "معنى أخلقة في قاموس معاجم اللغة"، تم تصفح المقال في 20-08-2019 على الرابط التالي: https://bit.ly/2LDGGtO

16- الموعد اليومي، "اعتبره الحل للأزمة ... مناصرة يدعو إلى "أخلقة العمل السياسي" في الجزائر"، 05-06-2018، تم تصفح المقال في 20-08-2019 على الرابط التالي: https://bit.ly/2LDodOa

17- Academic Skills Advice , What is Critical Analysis?, university of BRADFORD.25-10-2020, In: https://bit.ly/39jskHh

18- Jabbar Ubaid khadhum (2011), Ethics of the Administrative Work for Managers in the Iraqi Ministries of Point of View of Staff, Baghdad. Thesis submitted to University of St Clements World It is part of the requirements of the degree Doctor of Philosophy degree in "Business Administration" St Clements University World Department of Business Administration.

19- Le Point Afrique, Algérie : quand l'empire d'Ali Haddad vacille, 26-06-2019, In: https://bit.ly/3slnJwO

20- Stephen Okwen Agwet,(2011),13-06-2019, In: https://bit.ly/2XsSrWO.